حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا

Solving Civil-Military Relations Dilemma to Achieve Political stability in Egypt and Turkey

طالب الدكتوراه/ محمد نبيل بخدومة [1،2]

[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: mohammednabil213@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/11 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/09 تاريخ النشر: 2019/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

يعتبر حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية أحد الموضوعات الرئيسية أثناء فترات التحولات السياسية، من أجل التأسيس لنظام أكثر ديمقراطية يكون قادرا على الاستجابة للاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن في المقام الأول يستطيع تحقيق الاستقرار السياسي كشرط مسبق لتحقيق تلك الاحتياجات. مصر وتركيا هما حالتا الدراسة اللّتان تمكّناننا من فهم وتحليل تأثير العلاقات المدنية-العسكرية على الاستقرار السياسي من الناحية العملية، وما إذا كان حل تلك المعضلة يمثل مؤشرا أساسيا من الناحية النظرية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية-العسكرية؛ الاستقرار السياسي؛ العسكريون؛ المدنيون؛ الانقلاب العسكري.

Abstract:

Solving civil-military relations dilemma is one of the basic topics during political transformations; in order to establish a more democratic regime that is able to achieving political, economic and social needs. However, it can firstly realize political stability as a precondition to achieve those needs. Egypt and Turkey are two case studies that may enable us to analyze and understand how civil-military relations effect political stability empirically, and whether solving that dilemma is a fundamental indicator theoretically.

Keys words: *civil-military relations, political stability, militarians, civilians, coup d'état.*

مقدّمة:

زاد الاهتمام مؤخرا بمشكلة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، إذ إن التوتر في هذه العلاقة كثيرا ما كان مصدرا للفوضى وعدم الاستقرار، لذلك في البلدان التي حدثت فيها تحولات سياسية كانت هذه المسألة نقطة أساسية يجب حلها من أجل ضمان نجاح هذا التحول بشكل إيجابي. فقد أثبتت التجارب حديثا وقديما أن التغييرات السياسية السلمية التي تخلو من الاضطرابات المؤدية إلى العنف السياسي، هي أقدر على الاستمرار، وقليلا ما نجحت الثورات العنيفة في تحقيق ذلك، على الأقل في المدى القصير.

إن مؤسسة تملك بيدها القوة ووسائل القمع والسيطرة لا يمكن ضمان ولائها الدائم، فالقوة تغري بالسلطة، والسلطة تعبر عن الإخضاع، والإخضاع نوعان مادي ومعنوي. فالأول يعني استعمال القوة لقمع المواطنين وإجبارهم على الخضوع وهو ما تشهده عادة دول تسلطية تتولى المؤسسة العسكرية فيها السلطة وتمارسها بشكل مباشر. لكن في دول أكثر ديمقراطية أين يتولى المسؤوليات مدنيون ويبتعد عنها العسكريون، فإن الخضوع عادة ما يكون معنويا؛ أي أن المواطنين سوف يمنحون الحكومة المدنية الشرعية ويستجيبون لها إذا كانت هذه الحكومة تستجيب لهم في المقام الأول، مع استخدامها للقمع بشكل محدود بالقانون، أما في حالة فشلها، فإنه لا حاجة للدبابات من أجل تغييرها، فالانتخابات كفيلة بذلك.

مصر وتركيا، هما حالتا المقارنة، إذ لطالما أثير الجدل حولهما فيما يخص هذه المسألة. ليس هناك ما لا يمكن مقارنته، فهناك دائما مؤشرات وأوجه يمكن من خلالها تحليل وفهم أكثر الحالات تناقضا. ربما تشكل مصر وتركيا نوعا من هذا التناقض، فقبل وأثناء وبعد الانقلاب العسكري في مصر في 03 يوليو 2013 ومحاولة الانقلاب العسكري في تركيا في 15 يوليو 2016، يسير البلدان نحو توسيع الفرق بينهما في حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية، ويبدو أثر ذلك واضحا على الاستقرار السياسي فيهما.

من أجل فهم ذلك حاولنا الإجابة عن التساؤل الآتي: هل يؤدي حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل افترضنا التالي:

يؤدي حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية في بلد ديمقراطي يسير نحو تعزيز السيطرة المدنية إلى تحقيق استقرار سياسي على جميع المستويات، فيما يؤدي الفشل في حل تلك المعضلة إلى عدم استقرار سياسي أو استقرار نسبي مقتصر على الجانب الأمني دون غيره من المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سنحاول الإجابة على التساؤل من خلال استخدام المنهج المقارن متبعين أسلوب التحليل المفهومي لاستخراج مؤشرات المقارنة ودليل القياس نظريا، ثم البحث عنه في حالتي الدراسة.

أولاً

العلاقات المدنية-العسكرية والاستقرار السياسي: النظرية والأنموذج

لا نستطيع أن نجد تعريفا دقيقا وشاملا لمفهوم العلاقات المدنية-العسكرية، ولا يمكننا أن نحدد شكلا معينا يمكن أن تسير وفقا له تلك العلاقة. فعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد شغل حيزا كبيرا في الأدبيات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، تحت مسميات عديدة، لا نكاد نجد اتفاقا عاما بين علماء السياسة سوى حول وجوب إحلال السيطرة المدنية كشرط في الديمقراطيات الغربية، مع اختلافات واسعة حول كيفية تحقيق ذلك. في المقابل ظهرت الكتابات التي ركزت على المؤسسة العسكرية باعتبارها نسقا اجتماعيا، والتي حاولت أن تقدم تحليلا يعتمد على المؤسسة العسكرية في حد ذاتها بدل التركيز على أعمال المدنيين في هذا المجال، أسس هذا لعلم الاجتماع العسكري.

"صموئيل هانتنغتون" (Samuel Huntington) في كتابه "الجندي والدولة" كان أول من طرح الموضوع بشكل جدي في محاولته للإجابة عن التساؤل المتعلق بكيفية تحقيق السيطرة المدنية كجزء من سياسة الأمن القومي[1]. تتأسس نظريته في السيطرة المدنية على مصطلحين هما "السيطرة الموضوعية" و"السيطرة الذاتية". السيطرة الذاتية تعظم قوة المدنيين مقابل العسكريين من خلال المؤسسات الحكومية، الطبقات الاجتماعية ومن خلال الدستور. في حين أن السيطرة الموضوعية للمدنيين تتحقق عن طريق جعل المؤسسة العسكرية مؤسسة احترافية بالتأكيد على السلوك الاحترافي لأفراد الجيش[2].حيث يقتنع أفراد المؤسسة العسكرية بأن القادة المدنيين هم المسؤولون عن اتخاذ القرارات السياسية، أين تصبح هذه القناعة جزءا من الثقافة السائدة داخل المؤسسة العسكرية.

لكن ما مدى دقة النظرية من الناحية العملية؟ ذلك هو ما أجاب عنه "موريس جانوفيتش" (Morris Janowitz) بعد ثلاثة سنوات، أي عام 1960 في كتابه "الجندي المحترف"، فخلق جيش محايد تماما عن السياسة هو أمر غير واقعي، إذ لا يمكن تفادي حقيقة أن الجيش قد يشكل جماعة سياسية ضاغطة للتدخل في صناعة سياسات الأمن القومي، لكن هذا لا يعتبر مشكلة ما دام يؤدي واجباته ويخضع للسلطة المدنية[3].

وعلى عكس "صموئيل فاينر" (Samuel Finer) الذي لم يسلم بوجوب السيطرة المدنية على الجيش[4]، قدم "بيتر فيفر" (Peter Feaver) فكرته حول نظرية الوكالة؛ استمد الأخير فكرته من فلسفة التعاقد التي ترى بأن الإنسان بحاجة إلى أشخاص آخرين من أجل سد احتياجاته، مما يدعوه للتعاون معهم لتشكيل المجتمع أين ينقسمون إلى مجموعات اجتماعية تؤدي كل منها وظيفة معينة توفر بها خدمات للجماعة في شكل عقد خفي بين تلك المجموعات أو المؤسسات الاجتماعية. هذا يعني أن عملية "التمدين أو التحضر" (أي الانتقال إلى مجتمعات مدنية) تصاحبها عملية خلق "الوكلاء" ومنحهم تفويضا؛ أي تعيين من يتّخذون القرارات بالنيابة عن الجماعة وتحميل مهمة حماية الأمن المجتمعي لأشخاص ومؤسسات مسؤولة عن العنف[5].

إضافة لما قدمه علماء وخبراء القرن الواحد والعشرين أمثال "فيليب يأغويرو" (Felipe Agüero) و"خوان لينز" (Juan Linz) و"روبرت سبرينغبورغ" (Robert Springborg) و"ديفيد كوهين" (David Kohen) و"نارسيس سيرّا" (Narcis Serra) وغيرهم، فإن العلاقات المدنية-العسكرية تتكون من أربعة فواعل تتقاطع فيما بينها لتكوّن المجال المدني-العسكري، والذي قد يكون مجالا للصراع أو الاتفاق أو سيطرة أحد الطرفين.

تؤثر العوامل الخاصة بالمؤسسة العسكرية في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية بالاعتماد على دورها التاريخي والمسائل التنظيمية ومدى تعاظم المصالح الاقتصادية لضباطها. وتؤثر وتتأثر بالعامل المجتمعي الذي يرتبط بشكل وثيق بالدولة ومؤسساتها السياسية المدنية. أثبتت التجارب في كثير من الدول أن العامل الخارجي قد يكون له تأثير مهم في تحديد نمط التفاعلات بين المدنيين والعسكريين سواء من خلال الدعم الذي قد يقدم لأحد الطرفين في مواجهة الآخر أو من خلال الأدوار الخارجية التي تؤديها أو تمتنع عن تأديتها المؤسسة العسكرية والتي ستؤثر حتما في مدى رغبتها في التدخل في السياسات الداخلية.

بالنسبة للاستقرار السياسي، كذلك لا يمكن القول أن هناك تعريفا محددا له، وكل التعريفات التي حاول باحثون تقديمها تتعلق أكثر بالأسباب المؤدية للاستقرار أو الدافعة لعدم الاستقرار[6]، وبناءً على ذلك اختلفت التفسيرات وتعددت المنظورات. فمن مفاهيم تقليدية تحصر حالة الاستقرار السياسي في تحقيق العوامل الأمنية وغياب الأسباب المؤدية لانتفائها؛ كالعنف، الانقلابات، الاغتيالات السياسية وغيرها. إلى مفاهيم حديثة تتعدى ذلك إلى قياس مؤشرات مختلفة متعلقة بالمؤسسات السياسية؛ مثل: طبيعة النظام السياسي، التنمية الاقتصادية، مستويات الفساد، حرية التعبير. لكن يظهر هنا إشكال الكثرة المفرطة والاختلاف الشديد بين الباحثين والمؤسسات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار انحيازاتهم السياسية والإيديولوجية.

لتحليل التفاعل بين العلاقات المدنية-العسكرية والاستقرار السياسي سنعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس الاستقرار السياسي في ظل سلوكات المدنيين والعسكريين: العنف السياسي والاجتماعي، نفوذ الدولة ودرجة استخدام الإكراه، الأداء السياسي والاقتصادي.

يعني العنف السياسي والاجتماعي أيّ سلوك يعبر عن استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية[7]. ونقصد بنفوذ الدولة قدرتها على السيطرة والتغلغل وإدارة الصراع، فدرجة الإكراه بناءً على هذا تختلف حسب طبيعة النظام؛ في نظام ديمقراطي تلتزم أجهزة الإكراه المشروع[8] بالقوانين التي تحدد دورها لتحقيق الاستقرار السياسي، أما في نظام استبدادي فإن استخدام أجهزة الإكراه بشكل مفرط وغير مبرر قانونا يكون نتيجته عدم استقرار سياسي[9]. ويعني المؤشر الثالث قدرة الحكومات على التعرف الفوري للحاجات الاجتماعية واقتراح حلول مبتكرة باستخدام الموارد المتاحة[10]، ويتضمن ذلك أيضا قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي متساو يأخذ بعين الاعتبار جميع الطبقات.

الشكل رقم 01: التفاعل بين العلاقات المدنية-العسكرية والاستقرار السياسي

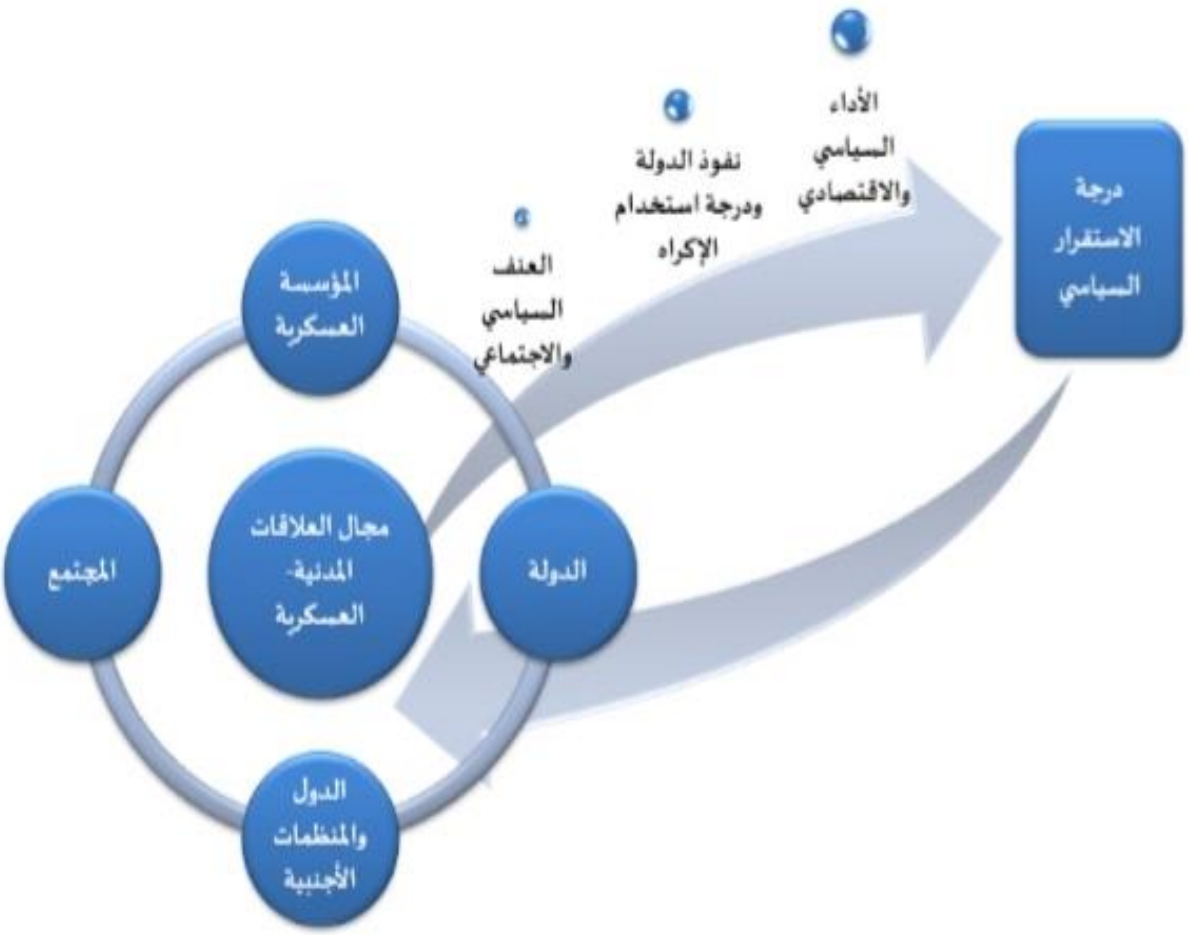

المصدر: من إعداد الطالب.

بناء على النظريات السابقة والدراسات المنجزة، وبالاعتماد كذلك على الافتراضات النظرية، يمكننا القول باختصار أن السلوك المدني العسكري يتخذ ثلاثة أنماط: أحدها يميل إلى السيطرة من طرف العسكريين أو المدنيين، والآخر نمط صراعي يتجلى في أغلب الأحيان أثناء الانقلابات العسكرية، والثالث نمط توافقي يعتمد على التفاوض للحصول على المصالح. يؤثر كل نمط على الاستقرار السياسي ويتأثر به بشكل مختلف، فالتفاعل بين المتغيرين لا يسير بشكل خطي (كما هو موضح في الشكل رقم 01)، ولكنه يتميز بنوع من التداخل.

إن سيطرة أحد الفاعلين سوف يؤدي إلى استقرار سياسي تختلف درجته حسب طبيعة النظام السياسي. مقابل ذلك كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى خلق صراع بين المدنيين والعسكريين ترتفع نسبته أو تنخفض حسب استعدادات الجيش للتدخل في السياسة، يؤدي الصراع المدني-العسكري بشكل أساسي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ويمثل الانقلاب العسكري الذي يقابله رفض مدني واسع أو جزئي أعلى درجاته. في حين يخلق التوافق المدني-العسكري حالة من الاستقرار السياسي النسبي.

ثانياً

وضعية المؤسسة العسكرية في مصر وتركيا: المصلحة مقابل الاستقرار

من الناحية التاريخية، وعلى الرغم من أن الجيش المصري شكل امتدادا للجيش العثماني قبل فترة حكم "محمد علي باشا" (1818-1848)، إلا أن التدخل البريطاني بعدها كان من نتائجه إعادة تشكيل أسس الجيش[11]، وإبعاده عن السياسة إلى غاية إنهاء الملكية والوصاية البريطانية إثر ثورة يوليو 1952.

ذلك لا ينفي أن المؤسستين العسكريتين في مصر وتركيا كانتا قد تشكلتا وفق خصائص متشابهة وأديتا أدوارا متشابهة في الحياة السياسية. في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار برز إلى الواجهة نخبة حديثة تدعو إلى إعادة النظر في الأساس الذي تقوم عليه الدولة وطالبت بتفعيل ما جاء في دستور 1876 وقوبلت بالرفض من طرف السلاطين العثمانيين. يوثق "محمد روحي الخالدي" الذي كان عضوا في جمعية الاتحاد والترقي شهادته حول أول انقلاب حدث عام 1908، والذي لم يكن حسبه هدفه إسقاط السلطان "عبد الحميد الثاني" (İkinciAbdülhamid Han)[12]، والذي كان من نتائجه تفعيل الدستور السابق ثم عزل السلطان بعدها بسنة.

إن تحديث المؤسستين العسكريتين المصرية والتركية كان من نتائجه إعادة التكوين الطبقي الذي تشكلت منه، حيث عرفت دخول ضباط من الطبقة المتوسطة –الذي عرف توسعا أكبر بعد ذلك-، كذلك كان لطبيعة التعليم الذي تلقاه أولئك الضباط أثر بالغ في تشكيل رؤيتهم السياسية، فالتأثر بالقيم الحداثية خاصة بالنسبة لأولئك الذين تلقوا تدريباتهم في الدول الأوروبية واعتناقهم بفكرة القومية جعلهم يقومون بتشكيل جمعيات سرية هدفها الأساسي إعادة بناء الدولة.

بدأ تدخل المؤسسة العسكرية التركية في شكل الضاغط على السلاطين العثمانيين وسحبوا السلطة إليهم تدريجيا، إلى غاية قيامهم بتعليق نظام الخلافة عام 1924 عن طريق المجلس الوطني الكبير الذي أنشئ بعد إعلان قيام الدولة التركية الحديثة على أساس قومي عام 1923 بقيادة الباشا "مصطفى كمال" (Mustafa Kemal). في المقابل تدخل الضباط الأحرار في مصر للقيام بانقلاب عسكري مدعوم شعبيا أطاحوا فيه بالنظام الملكي في يوليو 1952 وأعلنوا إنهاء الوصاية البريطانية.

لا شك أن هذا الدور التأسيسي للمؤسستين العسكريتين قد سبقته حالة عدم استقرار سياسي، إذ يروي "محمد أحمد البلتاجي" أحد الضباط الأحرار أن "مصر كانت تعيش حالة من الغليان ليس قبيل الثورة مباشرة.. ولكن منذ الثلاثينات"[13]. ويروي الأستاذ "خير الدين سعيدي" كيف ساهمت الصراعات السياسية بين التيارات الثلاث، العثماني والإسلامي والقومي التركي، إضافة للضغط الكبير الذي مارسته الدول الأوروبية[14]، منذ فترة السلطان "عبد الحميد الثاني" في إحداث تجاذب سياسي زعزع الاستقرار الداخلي وتسبب في إحداث ثورات متتالية ساهمت في إضعاف الاقتصاد المتهالك أصلا.

فيما بعد اتخذت المؤسستين العسكريتين منحا متغايرا، إذ عمل "مصطفى كمال" على إبعاد الجيش عن السياسة وأكد على ذلك في الدستور (المادة 40)[15] الذي وحد الصلاحيات في يده، واستمر

هذا إلى غاية 1961 سنة أول انقلاب عسكري دشن مرحلة جديدة من الوصاية العسكرية على المؤسسات المدنية. ولكن المؤسسة العسكرية المصرية أدت أدوارا مهمة في الحياة السياسية منذ أول انقلاب لها بقيادة الضباط الأحرار لدرجة أن جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر كانوا ذوي خلفية عسكرية[16].

كان تبرير تدخل الجيش التركي لإسقاط الحكومات المدنية وتأسيس دساتير جديدة هو حماية النظام العلماني وتحقيق الاستقرار السياسي الذي فُقد نتيجة للفشل السياسي الذي منيت به تلك الحكومات، لكنها في كل مرة كانت تتدخل فيها كانت تعزز صلاحياتها أكثر، كما أنها لم تستطع أن تحقق الاستقرار السياسي الذي تطلعت له الجماهير إبان قيامها بالانقلابات العسكرية، خاصة عام 1980 الذي كلل بدستور قضى على جميع مظاهر الديمقراطية في البلاد وجعل من الجيش مؤسسة مستقلة بذاتها.

في مصر ترسخ الحكم العسكري منذ عهد "جمال عبد الناصر" الذي حاول إبعاد نظر الجيش عن منصب الرئاسة عن طريق توجيهه نحو مشاريع التحديث الاقتصادي ومشاريع البنى التحتية واستصلاح الأراضي والإنتاج الصناعي الذي زاد من تغلغل الجيش ونفوذه حتى على رأس المصانع[17]. لكن هذا النفوذ الذي بدأ بالتراجع في عهد "السادات" أدى إلى خلق توترات بين المدنيين والعسكريين، خاصة بعد تقلص عدد المناصب التي يشغلها العسكريون مقابل المدنيين وتقلص ميزانية الجيش، مما أدى إلى إعلان رفضه لاستعادة النظام فيما سمي بانتفاضة الخبز عام 1977، إلا بعد أن أعاد "السادات" الامتيازات التي امتلكها الجيش وألغى التقشف الاقتصادي[18]. في المقابل أكد الجيش على دوره في الحفاظ على استقرار النظام حين استدعاه مبارك، الذي أعاد له مكانته وحافظ على مصالحه، لقمع تمرد أفراد الأمن المركزي[19].

من الواضح أن المؤسسة العسكرية التركية كانت تتدخل لإحداث انقلابات ضد المدنيين أو تجبرهم على الاستقالة مثلما حدث لحكومة أربكان عام 1997، عند تفاقم الخلافات الناتجة عن رفض الحكومات للوصاية العسكرية التي كانت تساهم في تأزيم الأوضاع السياسية، وتعتبر أزمة 1970 التي نتجت عن طبيعة الدستور الذي أنشأته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 1960 دليلا على ذلك[20]. لكن النتيجة كانت تأزم الأوضاع أكثر عقب تلك الانقلابات وارتفاع العنف السياسي والاجتماعي استمر لعقود.

لكن في مصر وفي ظل نظام رئيسه ذو خلفية عسكرية وأعضاء حكومته أغلبيتهم عسكريون واقتصاده يسيطر عليه العسكر، كان تدخل المؤسسة العسكرية ليس للإطاحة بالنظام ولكن لحمايته كونه يشكل الضامن لمصالحهم، حيث كان يلعب ورقة الاستقرار السياسي للضغط على الرؤساء في حال تراجع مصالحهم.

ثالثاً

طبيعة التحولات السياسية: التحول السلمي في مقابل التحول العنيف

باتفاق جميع الباحثين، كان عام 2002، وهو عام صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، نقطة فارقة في التحول السياسي في تركيا الذي ظهرت نتائجه على جميع المستويات خاصة الاقتصادية

والاجتماعية، إذ تضاعف الدخل القومي التركي 3 مرات فبعد أن بلغ 230 مليار دولار سنة 2002 تجاوز 774 مليار دولار بعد 10 سنوات، وفي نفس الفترة تضاعف الدخل الفردي من 3500 دولار سنويا إلى 10600 دولار.[21]

في الوقت ذاته كانت تعاني مصر من أزمات عديدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وضاعف من تلك الأزمات التأثيرات التي أحدثتها القضايا الأجنبية مثل القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الإسرائيلية وتدخل أمريكا في العراق وتأثيراته على النظام السياسي المصري. لقد كانت الاحتجاجات سمة بارزة آنذاك، إذ أن عدد التظاهرات السلمية في عامي 2007 و2008 قفز من 19 مظاهرة إلى 94 مظاهرة لأسباب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية[22].

لقد أسهم التقدم الذي أحرزته الحكومات التركية بعد 2002 في تعزيز شعبية النظام الجديد، وعلى الرغم من أن الأزمات السياسية بقيت تظهر بشكل شبه دوري في النظام السياسي، إلا أنه من السهل معرفة أن تركيا قد دخلت مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي الذي مهد لإحداث تغييرات جذرية في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. على الرغم من الانتقادات التي وجهتها المفوضية الأوروبية لتركيا حول حرية الصحافة وسيرورة المحاكمات القضائية للمتورطين في قضية أرغنيكون[23] إلا أنها أثنت بشكل عام على مسار الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بالرقابة المدنية على القوات المسلحة، إذ "استمر تقليل تواجد القوات المسلحة بشكل رسمي وغير رسمي في الموضوعات السياسية خارج مجال مسؤوليتها"[24].

وصل العنف السياسي في مصر إلى ذروته بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011، اشتعل فتيل الثورة بعد دعوة الحركات والكتل الاجتماعية للمواطنين للخروج لمواجهة النظام السياسي التي يبدو أنها قد عملت بأسلوب منهجي مكنها من حشد الجماهير[25]. وبالإضافة للحركات السياسية والاجتماعية الداخلية فإن هناك فواعل خارجية كان لها دور مهم أثناء الثورة وبعدها، فمع الأيام الأولى للثورة بدا واضحا الدور الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[26].

اعتمد النظام الحل الأمني في البداية، محاولا كذلك أن يقدم بعض التنازلات في بعض الأحيان ، وكان نتيجة ذلك صدامات متكررة بين الثوار وقوات الشرطة، إذ كانت حادثة الجمل التي وقعت في 2-3 فبراير نقطة اللارجوع في مسار الثورة، فالمواجهات الدامية التي شهدها ميدان التحرير بين المتظاهرين والبلطجية[27] المدفوعين من الحزب الوطني الحاكم كانت نتيجتها عودة المحتجين بشكل أكبر إلى الميدان بعد أن انسحب الكثير منهم إثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس "حسني مبارك" في الليلة السابقة للحادثة[28].

كان للجيش المصري في هذه المرحلة دور أساسي في تخفيف العنف المتصاعد، ويبدو أنه كان ينتظر ما ستسفر عنه المواجهات بين الثوار والنظام، إلى أن حسم موقفه بدعم الثوار، وسيطر على وزارة الداخلية لمنع القمع ضد المتظاهرين، نرى ذلك جليا من خلال حالة التعاطف التي أبداها المصريون مع الجنود الذين كانوا يقفون على الدبابات لحماية المتظاهرين. لكن الدافع الحقيقي وراء عدم تدخل الجيش لإنقاذ مبارك مثلما فعل من قبل معه ومع سلفه، كان الخلافات التي بدأت تظهر بينهما خاصة

فيما يتعلق بمسالة توريث الحكم لـ"جمال مبارك"، وتدهور الوضع الاقتصادي الذي كان الجيش مسؤولا عنه جزئيا باعتباره الحاكم الفعلي خلف مبارك.

تعتبر الإصلاحات الدستورية والتغير في المواقف والتحرير الاقتصادي مسائل ذات أهمية في ترسيخ الديمقراطية، وهو ما حدث في تركيا[29]، وبفضل تلك التغييرات التي أُحدثت تمكنت الحكومة التركية من تحقيق تقدم في مجال السيطرة المدنية على الجيش لحل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية، خاصة في المؤسسات الدستورية وفي مجال مراقبة الميزانية العسكرية وإصلاح القضاء العسكري. يفسر هذا حالة الاستقرار السياسي التي تمتعت بها تركيا مقارنة بالفترات السابقة إبان الوصاية العسكرية. لكن مصر لم تحدث أي تقدم في مجال الإصلاحات العسكرية في نفس الفترة، بل على العكس من ذلك تميزت بازدياد التدخل العسكري في المجال الاقتصادي، كان لذلك انعكاسات سلبية لم تتجل فقط في حالة العنف المفرط إبان الثورة، ولكن حتى بعد إسقاط مبارك وحكم المجلس العسكري ثم انتخاب رئيس مدني، الذي لم يؤد سوى إلى تبادل أدوار المتصارعين السياسيين وفي مقدمتهم الجيش دون تحقيق أي استقرار للأوضاع السياسية.

رابعاً

تحرك المؤسسة العسكرية: التلاعب بالاستقرار لتحقيقه

أُعلنت استقالة مبارك في 11 فبراير 2011، أي بعد أقل من شهر من اندلاع الاحتجاجات المطالبة بتنحيه، وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم، لكن المجلس لم يستطع أن يحقق استقرارا سياسيا، لا على المستوى الدستوري ولا على المستوى المؤسسي ولا على المستوى الاقتصادي، يعود ذلك إلى حالة الانقسام الحادة التي سادت البلاد. فاستقالة مبارك لم تعن أن الصراع قد انتهى، ولكنه كان على وشك على أن يتحول إلى صراع فيما بين الثوار أنفسهم، إذ صار كل طرف يسعى إلى الحصول على التأييد من طرف المجلس العسكري من جهة ويرفض كل ما يتخذه المجلس من إجراءات قد تتعارض مع توجهاته الإيديولوجية في تناقض صارخ، اتضح ذلك في موقف التيارين العلماني والإسلامي من التعديلات والإعلانات الدستورية التي أقرها المجلس.

زاد من حدة الصراع أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان من المفترض أن يرعى عملية انتقال نحو الديمقراطية، أصبح طرفا هو الآخر في الصراع. يذكر "عبد العظيم حماد" الذي كان مديرا لجريدة الأهرام آنذاك أن المجلس ممثلا في قائده المشير "حسين طنطاوي" قد طلب منه أن لا ينشر لأعداء مصر، لكن دون تحديد من المعنيين بهذا الوصف[30]. إضافة إلى أن المجلس كان يعتمد سياسة تصنيف المصريين إلى قسمين؛ الذين يعملون لصالح أجندات أجنبية ويعارضون المجلس وأولئك الوطنيين الذين يؤيدونه[31].وكان سعي المشير طنطاوي سرا للترشح للرئاسة[32]، تعبيرا ضمنيا عن أن المؤسسة العسكرية ليست على استعداد بعد لتسليم السلطة للمدنيين وأن هناك اتفاقا بين قادتها على هذه المسألة، والتي مَثَّلها "أحمد شفيق" في الانتخابات الرئاسية التي بدأت في 23 مايو 2012 بعد فشل مسعى "طنطاوي" بالترشح.

يشير "عزمي بشارة" إلى الدور الذي أداه القضاء في هذه المرحلة لمساعدة المجلس العسكري بالتخلص من المرشحين الذين يمثلون تهديدا كبيرا له فاستبعد "خيرت الشاطر" و"حازم أبو إسماعيل" و"عمر سليمان"[33]. حيث يطرح هذا إشكالا مفاده أن القوى الثورية لم تستطع التخلص من النظام على الرغم من أنها أطاحت برأسه، وستظهر نتيجة ذلك فيما بعد. وربما كان للقوى الإسلامية دور في هذا الفشل بعد التحالف الذي عقدته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي ظهر في استفتاء التعديل الدستوري لـ30 مارس 2011، قبل أن يتفجر الصراع بينهما.

فيما بدا أن الجيش المصري أصبح يدعم طرفا مدنيا في مواجهة الآخر، كان منتظرا أن يحل قدر من الاستقرار السياسي بانتخاب مرشح جماعة الإخوان المسلمين "محمد مرسي" كأول رئيس مدني، لكن الوقائع أثبتت عكس ذلك، فالاحتجاجات لازالت قائمة، لكن هذه المرة ضد قرارات الرئيس الجديد، يرجع الدكتور "كمال الهلباوي" سبب ذلك إلى "الرغبة في التغلب والسيطرة" التي تجلت مظاهرها أثناء إعداد الدستور في 2012،[34]ويلاحظ أن سبب الاحتقان الحادث آنذاك كان بالدرجة الأولى إيديولوجيا.

في تركيا، لم يدم التحالف بين "حزب العدالة والتنمية" (AKParti) وجماعة "فتح الله غولن" (FethullahGülen) إلى الأبد، فسرعان ما تفجر صراع آذن بتحول جذري في تركيا، كانت المؤسسة العسكرية واجهة له. يسرد مدير الأمن التركي الأسبق "حنفي أوجي"(HanefiAvci) في مذكراته[35]قائمة طويلة بالأعمال السرية التي كانت تنفذها جماعة فتح الله غولن[36]، إذ تعرف هذه الجماعة بتغلغلها داخل أجهزة الدولة لدرجة أنها أصبحت تسمى بـ"الكيان الموازي".

يُرجع "محمد زاهد جول" (Mehmet ZahitGül) الصدام الأول بين جماعة غولن وحكومة العدالة والتنمية إلى تاريخ 01 فبراير 2012، حين حاول بعض القضاة التابعين للجماعة أن يلقوا القبض على مدير المخابرات التركية "هاكان فيدان" (HakanFidan) في الوقت الذي كان رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب أردوغان" (RecepTayyip Erdogan) بصدد إجراء عملية جراحية، مستفيدين من غيابه، لكن الأخير تمكن من إفشال القبض عليه.(37) كانت العلاقات المدنية-العسكرية في هذه المرحلة تتسم بالتوافق، فبعد الاستقالات الجماعية التي أقدم عليها مجموعة من قادة الجيش من بينهم رئيس الأركان، سارع رئيس الوزراء بقبول الاستقالات وتعيين رئيس أركان جديد[38].

إن تعيين قادة عسكريين جدد يتفقون مع القيادة المدنية خاصة أن قائد الاستخبارات كان يعتبر اليد اليمنى لرئيس الوزراء آنذاك، لم يعني أن الجيش قد توقف عن محاولة تدخله في السياسة خاصة بعد أن انتزعت منه أدوات السيطرة، فالمجلس العسكري الأعلى الذي طالما استعرضت فيه القوات المسلحة قوتها أصبح هيئة استشارية، وقيادة الأمن العام أصبحت هيئة مدنية، وتم إلغاء المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية الذي ينص على أن وظيفة القوات المسلحة هي حماية الوطن ومبادئ الجمهورية التركية، وألغيت المحاكم العسكرية[39].

في مصر، لم يرغب الجيش منذ البداية في تولي مرسي للحكم ومن ورائه الإخوان المسلمون لأسباب يلخصها "أحمد هاشم" في التالي: هناك اتجاه علماني متبقي في سلك الضباط على الرغم من

التصاعد الإسلامي، تخوف القادة العسكريين من أن الإسلاميين سوف يدفعون إلى تبني تغييرات جذرية وثورية داخليا وخارجيا، التخوف من تأثير الإسلاميين داخل صفوف القوات المسلحة على المستوى الأدنى[40].

مع تزايد المطالب الاقتصادية والسياسية للرئيس مرسي مقابل عدم قدرته على تحقيق استقرار سياسي يضمن تحقيق الوعود التي طرحها في حملته الانتخابية، بعد فترة لم تتعد نصف سنة منذ توليه الحكم، ارتفعت حدة العنف السياسي بظهور حركة تسمى "تمرد" للواجهة بدأت بتنظيم احتجاجات مناهضة لحكمه. لم يكن هناك رد فعل واضح من الجيش إلى غاية تفجر الاحتجاجات بشكل واسع في 30 يونيو 2013، إذ وجه الأخير إنذارا للقوى السياسية مدته 48 ساعة[41]، كان نتيجته عزل الرئيس مرسي بعد ثلاثة أيام، في أول انقلاب عسكري ينفذه الجيش المصري بعد واحد وستين عاما من الإطاحة بالحكم الملكي. في الحقيقة، المؤسسة العسكرية المصرية في تلك الفترة لم تكن بمعزل عما يجري من أحداث، إذ يفترض "عزمي بشارة" أن ما حدث من فوضى كان متعمدا لتبرير تدخل القوات المسلحة[42].

لقد ساد لغط حول اعتبار ما حدث في 03 يوليو 2013 انقلابا عسكريا أو استجابة ثورية، قد يكون مرد ذلك إلى الموقف السياسي الذي يتخذه المتجادلون حول هذه المسألة. من الناحية العلمية لا يمكن إيجاد تفسيرات لا تتواءم وخصائص الفعل السياسي. لتوصيف أوضح، نستعير ما عبر عنه السيناتور الأمريكي السابق "جون ماكين" (John Mccain) بطريقة ساخرة في قوله: "إذا كانت تمشي كالبطة وتصدر صوتا كالبطة، فهي بطة"[43] في إشارة إلى أن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري.

في تركيا كانت الأوضاع مختلفة تماما، فلم تكن هناك أي إشارة إلى أن الجيش سوف يقوم بأي حركة، على عكس ما اتسمت به الأوضاع السياسية الفوضوية قبل حدوث الانقلابات العسكرية السابقة. إذ يشير "فخر الدين ألتون" إلى أنه من المؤسف أن تركيا لازالت تحت تهديد الانقلابات العسكرية بعد أن أصبح تشكيل العلاقات المدنية-العسكرية يسير لصالح المدنيين بعد 2002.[44]

كان من المقرر القيام بالانقلاب العسكري في 16 يوليو 2016، لكن أنباءً عن انكشاف المحاولة الانقلابية عجلت بحدوثه في 15 يوليو[45]. اتجهت أصابع الاتهام منذ بداية محاولة الانقلاب العسكري لمنظمة فتح الله غولن، فقد مثلت المؤسسة العسكرية دائما الأداة الأنسب لحركات الظل في الصراع وإحداث عدم الاستقرار السياسي. لم تدم المحاولة طويلا فبعد ست ساعات من الفوضى وتبادل إطلاق النار بين عناصر الجيش والمخابرات والشرطة والصدامات بين العسكريين الموجودين في الشوارع والمتظاهرين ضد الانقلاب، خرج أردوغان وسط الجمهور المؤيد له بعد أن أُعلن عن فشل الانقلاب.

يظهر عامل أكثر تأثيرا في مصر وتركيا، وهو عامل التماسك والانقسام داخل المؤسسة العسكرية وبين المدنيين، فتماسك القوات المسلحة المصرية وقوتها في مقابل ضعف المدنيين وانقسامهم، كان دائما، حتى قبل الثورة، أحد الأسباب الرئيسية في بقاء القوات المسلحة في هرم الحكم مقابل بقاء المدنيين مجرد داعمين تحت الطلب لها تارة، ومعارضين لم يجدوا السبل للتخلص من وصايتها تارة أخرى. إذ يظهر تحالف الإخوان المسلمين مع الإصلاحيين في المؤسسة العسكرية بقيادة "عبد الفتاح السيسي" من أجل

التخلص من القادة التقليديين قبل أن ينقلب السيسي عليهم[46]، ويتحالف مع الأحزاب العلمانية، التي انسحب بعضها فيما بعد من ذلك التحالف.

أظهر المدنيون في تركيا تماسكا أقوى، فالاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي الذي تمتعت به الأخيرة منذ سنة 2002، أدى دورا كبيرا في منع نجاح انقلاب 15 يوليو[47]. حتى إن المعارضة التي كانت تنظم مظاهرات ضد النظام في وقت سابق أعلنت رفضها للانقلاب تلك الليلة. في المقابل فإن المؤسسة العسكرية بدت أكثر انقساما من عدة نواحي، فقائد الأركان "خلوصي آكار" كان يمثل القائد العسكري المتوافق مع القيادة المدنية مقابل الكثير من الضباط الآخرين الذين خططوا ونفذوا الانقلاب، إضافة إلى أن المخابرات وقوات الأمن اللتين كانتا قد خضعتا لعملية تغيير في الفترة السابقة واللتين كانتا تحت القيادة المدنية أديتا دورا بارزا في التأكيد على سلطة المدنيين، ولعل قصف مبنى المخابرات من قبل طائرات عسكرية تابعة للانقلاب يوضح مدى اتساع الفجوة بينهما.

خامساً

ردود الفعل والانعكاسات: استقرار الدولة المدنية واضطراب الدولة العسكرية

من الواضح أن التغير في طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، حتى ولو كان ظرفيا، قد صاحبه تغير في درجة الاستقرار السياسي، إذ إنه لم يعد هناك إمكان للمقارنة بين الحالة المصرية والحالة التركية، فالنتيجة التي خلفها الانقلابان العسكريان كان لهما نتائج متناقضة تماما. حكم عسكري مباشر في مصر، وتوجه نحو تعزيز السيطرة المدنية في تركيا. استمرار حالة عدم الاستقرار في مصر، وعودة الاستقرار بعد فترة قصيرة في تركيا.

بعد 03 يوليو في مصر، خرجت حركة الإخوان المسلمين وبعض الحركات المؤيدة لها تحت ما سمي بـ"تحالف دعم الشرعية" في مظاهرات رافضة للانقلاب. كان من أبرز الحركات الرافضة أيضا حركة 6 أبريل والاشتراكيون الثوريون الذين اعتبروا أن ثورة 25 يناير لازالت مستمرة[48] وأنها لم تحقق أهدافها بعد، على الرغم من أن الإخوان المسلمين الذين لم يكونوا على اتفاق مع الحركتين الأخريين أثناء فترة مرسي كان لهم دور كبير في فشلها. قوبلت تلك المظاهرات بشكل عنيف من قبل قوات الأمن والجيش. وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية، عبّرت مجموعة من الحركات الأخرى عن رفضها لتولي السيسي منصب الرئاسة، حيث مثل ذلك عودة المؤسسة العسكرية لتولي السلطة بشكل مباشر.

العامل المجتمعي له دور مهم في هذه المرحلة، فطبيعة المشاركة السياسية لها معامل ارتباط قوي فيما يخص تحديد درجة الاستقرار السياسي قبل وبعد حدوث انقلاب عسكري. تتبع طبيعة المشاركة السياسية طبيعة المجتمع في حد ذاته، فالتكوين الاجتماعي عبر التاريخ، ومستوى الثقافة السياسية، تساهم في تشكيل مستوى معين من المأسسة، وبالتالي قدرة المجتمع على التعبير عن مصالحه وفق الأساليب التي تتواءم وطبيعة الظرف السياسي.

يمكننا مقارنة رد فعل المجتمعين المصري والتركي من خلال أربعة مؤشرات فرعية: تاريخ الشعوب القديم ودوره في تكوين الشخصية الاجتماعية، مستوى الثقافة والتعليم، دور الجيش التاريخي في تشكيل

الوعي الاجتماعي، ومستوى المأسسة. يشير "جمال ناصر" إلى أنه قد تعاقبت حضارات متعددة على المجتمع المصري، كما تعرضت مصر للغزو الفرنسي والانتداب البريطاني، ثم لحكم عسكري طويل، وقد أدى الحكام دورا في تشكيل الشخصية الاجتماعية له في علاقته بالسلطة، حيث إنهم كانوا يعتمدون على العنف والسيطرة لإخضاع المجتمع، بحيث نشأ المجتمع المصري على أساس الخوف من الحاكم. من جهة أخرى، فإن المجتمع التركي لم يتعرض للغزو الأجنبي[49]، بل كان منطلقا لإنشاء إحدى أقوى الإمبراطوريات في التاريخ.

إن طبيعة النظام السياسي الذي نشأ بعد ثورة الضباط الأحرار، والذي كان معتمدا على الضبط الأمني الكبير وتبني الأيديولوجية الاشتراكية في فترة عبد الناصر قد خلق مجتمعا يعتمد بشكل كبير على قوة الدولة في التنظيم، حيث إن المنظمات المدنية التي لم تكن تتبع للنظام عادة ما كان يتم قمعها. إضافة إلى بقاء نسبة كبيرة من الشعب المصري ذا طبيعة فلاحية وبمستوى أدنى من التعليم، إذ من السهل على الأدوات الإعلامية تشكيل الوعي الجماهيري وفق التوجه الذي تتبناه. عكس تركيا التي تبنت نظام التعددية الحزبية منذ 1950 دون ميل لتزوير الانتخابات حتى بعد الانقلابات التي كانت تطيح بالحكومات المدنية، والنظام الليبرالي الذي فتح المجال أكثر للحرية السياسية على الرغم من تراجعها شيئا فشيئا فيما بعد؛ لذلك فقد توجه الشعب التركي نحو نموذج صناعي وأكثر علمانية، إضافة إلى أنه يتمتع بمستويات عليا من التعليم.

وقد ساهمت الانقلابات العسكرية المتتالية في كل عقد تقريبا في تركيا خلال النصف الثاني من القرن الماضي في تشكيل وعي بخطورة الانقلابات العسكرية خاصة على الحريات السياسية والتنمية الاقتصادية، وهو ما زاد من احتمال رفضهم لأي انقلاب آخر خاصة مع التقدم الذي لمسه المجتمع منذ بداية الألفية. لكن في مصر كانت المؤسسة العسكرية هي المسيطر على السياسة والاقتصاد طيلة تاريخ الجمهورية، إذ لم يعرف المجتمع المصري أي حكم مدني منذ ثورة 1952.

كنتيجة لذلك فإن مستوى مأسسة عال قد تميز به المجتمع التركي مقابل المجتمع المصري، فقدرة النظام التركي على التعرف على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وحله للمشاكل التي تواجهه قد خلق نوعا من التكافل بين الدولة والمجتمع، فالدولة صارت في خدمة المجتمع، ونتيجة لذلك فقد تمتعت بشرعية كبيرة حيث أصبحت المشاركة السياسية إيجابية ولا تحتاج لزعزعة الاستقرار السياسي من أجل تحقيق مطالبها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مستوى الحرية السياسية قد تراجع منذ احتجاجات 2013 التي لم تكن متعلقة بالمطالب الاجتماعية وإنما بمطالب سياسية وإيديولوجية، ورغم ذلك فقد رفضت تلك الأحزاب والحركات التي نظمت الاحتجاجات الانقلاب العسكري فيما بعد. أما في مصر فقد ارتفعت المشاركة السياسية السلبية نتيجة عدم وجود نظام يتقبل المطالب الاجتماعية السلمية مما ساهم في ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية التي ظلت تتزايد إلى غاية الانفجار الثوري في 2011، وقد أيدت قطاعات كبيرة من الأحزاب والمنظمات المدنية الانقلاب العسكري في البداية مما يشير إلى عدم تكون

الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، ولم تسهم التغيرات التي حصلت فيما بعد إلى يومنا هذا في إحداث تغيير إيجابي على مستوى السلوك الاجتماعي.

فيما يبدو العامل الأجنبي أقل تأثيرا في تركيا، فإنه قد أدى دورا مهما في مصر، قد يرجع سبب ذلك إلى قوة الدولة في حد ذاتها وإلى تاريخها. ففيما كان تأثير تركيا الخارجي يتزايد، كان التأثير المصري في تراجع مستمر حتى في قضايا اعتبرت تاريخيا ملفات تشرف عليها مصر مثل القضية الفلسطينية. في كلا الحالتين رفضت دول الاتحاد الأوروبي[50] التدخل العسكري في السياسة ودعت إلى تخفيف حدة العنف واحترام المؤسسات السياسية. وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نفي صلتها بالانقلاب في تركيا بعد تداول الإعلام لمعلومات تشير إلى تورطها ووقوفها خلف منظمة غولن التي يقيم زعيمها هناك، وفيما أبدت رفضها للانقلاب في مصر دار حديث حول الانقسام الذي حصل آنذاك داخل إدارة الرئيس "باراك أوباما" (Barack Obama) خاصة بعد الضغط الإماراتي والسعودي والإسرائيلي لقبول الانقلاب ودعم النظام الجديد الذي تواصل في عهد "دونالد ترامب" (Donald Trump)[51].

فيما دعمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الانقلاب في مصر بشكل مباشر، تواردت معلومات عن ضلوع الأولى في الانقلاب في تركيا[52]، وعلى الرغم من محدودية الدور الذي أدته فيها، إلا أن الدعم المالي الإماراتي والسعودي ساهم بشكل فعال في تثبيت نظام الحكم بعد الانقلاب في مصر. لسنا بصدد مناقشة الأسباب الدافعة لذلك، ولكن وصول حركة الإخوان المسلمين للسلطة ولمنصب الرئاسة أثار خوف الكثير من الدول من التحولات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الداخلي والخارجي، مقابل دول أقل دعمتها ورفضت الانقلاب بتعبير واضح مثل تركيا التي دخلت في أزمة مع مصر نتيجة لذلك.

إن سمة العنف أثناء الانقلابات العسكرية وبعدها تبدو بارزة في كلتا الحالتين، ففي مصر قوبلت الحركات الاحتجاجية بقمع عنيف، حيث أسفرت المواجهات بين المحتجين وقوات الأمن والجيش عن مئات القتلى والجرحى، وقد أدى فض ميدان رابعة الذي اعتصم فيه الإخوان المسلمون الذين صنفوا حركة إرهابية والمؤيدون لهم إلى حدوث مجزرة، وشهدت البلاد اعتقال الكثير من المعارضين، ودخلت في أزمات في علاقاتها الخارجية مع قطر وتركيا. نفس الشيء حدث في تركيا، فقد شنت قوات الأمن حملة اعتقالات واسعة لقضاة وصحفيين وأكاديميين وغيرهم، ناهيك عن العسكريين، الذين كان يشتبه في انضمامهم لجماعة فتح الله غولن التي صنفت حركة إرهابية، وتم إغلاق العديد من المدارس والجمعيات والصحف والقنوات التلفزيونية التي كانت تابعة لها. في النهاية إن على أحدهم أن يسيطر على الدولة، لكن السيطرة المدنية التي تستدعي شروطا ديمقراطية أقل عنفا وأكثر ميلا لتحقيق الاستقرار من الحكم العسكري الذي يعتمد دائما الحلول الأمنية للتخلص من المشكلات التي تواجهه، وقد كان من نتائج "مؤتمر جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة" أن "آفاق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في مصر قد تكون ضئيلة في حال لم يتم إعادة تحديد العلاقات بين المدنيين والمؤسسات

العسكرية في البلاد، وجعلها متجانسة مع أفضل الممارسات الدولية القائمة"[53]، والتي هي إشارة إلى التوصية بتخلي المؤسسة العسكرية عن السلطة وتسليمها إلى المدنيين، والذي لا يبدو قريبا.

الخاتمة:

إن الأحداث التي أعقبت الانقلابين العسكريين تعتبر دليلا هاما في التأكيد على حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، لكن حل هذه المعضلة لا بد أن يكون بتسلُّم المدنيين للسلطة. لقد أثبت المدنيون في تركيا، والذين حافظوا على موقعهم بعد الانقلاب العسكري، قدرتهم على حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي على جميع المستويات، في وقت لا زال الحكم العسكري في مصر غير قادر على تلبية المطالب الاقتصادية، على الرغم من أنه قد استطاع تحقيق النظام بعد فترة من خلال القمع العنيف للمعارضين له.

لقد كانت نتائج الانقلابين في مصر وتركيا متباينة، ويرجع ذلك إلى العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وبالمؤسسات المدنية وبالمجتمع، وإلى العوامل الخارجية التي أثبتت تأثيرها في مصر. فحيث ما كانت المؤسسة العسكرية تميل إلى الاقتناع بالسيطرة المدنية، وكانت المؤسسات المدنية غير الرسمية تتمتع بالتماسك وتتبنى الثقافة الديمقراطية، وكانت الحكومة المدنية تتمتع بالشرعية نظرا لقدرتها على الأداء السياسي، وكان المجتمع أكثر مؤسسية وذا ثقافة سياسية عالية، وكان للدولة نفوذ خارجي بحيث يحد من التأثيرات الأجنبية على مؤسساتها، فإن أي محاولة من قبل مجموعة من الضباط الذين يتشكلون وفقا للمصلحة الاقتصادية أو يتبعون أيديولوجية من أجل الانقلاب، تكون نتيجتها عكسية.

لا تخلو أي دولة من الأزمات التي قد تصيب مؤسساتها السياسية أو اقتصادها أو مجتمعها، حيث تتباين مقدرة الدول على حل تلك الأزمات. في تركيا التي استطاعت أن تحدد النموذج الذي يجب عليها اتباعه في مجال العلاقات المدنية-العسكرية، حيث حقق المدنيون تقدما في السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، كانت مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية بأسلوب علمي وعملي، لم يخل أحيانا من توجيه الاتهامات بافتعال الأزمات. عكس مصر التي لم يبد عليها أنها تسعى بشكل جدي في حل أزماتها، فالعديد من المشاريع التي أطلقت مثل توسيع قناة السويس كانت مجرد أعباء أخرى أثقلت كاهل الدولة دون نتائج ملموسة، فأسلوب اتخاذ القرارات في الأنظمة العسكرية القائم على أساس الفوقية والانفراد بالقرارات يحول دون الوصول إلى حلول عقلانية.

الهوامش:

(1) Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, 15thed, Massachusetts: The Belknap press of Harvard University Press, 2000, p07.

(2) Thomas C. Bruneau& Florina Cristiana Matei, The Routledge Handbook of Civil-Military relatios, 1st ed, London: Routledge, 2013, p16.

(3) Suzanne C. Nielsen, Civil-Military Relations: Theory and Military Effectiveness, Public Administration and Management Review, Vol. 10, 2005, pp66-67.

(4) Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, 5th ed, New Brunswick: Transaction Publishers, 2009, p05.

(5) Peter D. Feaver, Armed Servants : Agency, Oversight, and Civil-Military relations, Massachusetts: Harvard University Press, 2003, p04.

(6) هناك بعض التعريفات الإجرائية المختزلة التي حاول باحثون تقديمها، لكنها غالبا ما وقعت في فخ التبسيط الشديد.

(7) حسنين توفيق إبراهيم، العنف السياسي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 08.

(8) يعود استخدام هذا المصطلح لعالم السياسة الألماني "ماكس فيبر"، ويقصد به أن الدولة لها الحق في استخدام القمع إخضاع المواطنين للقوانين، وأجهزة القمع تلك هي الشرطة والجيش.

(9) بي. سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية، (تر: خليل كلفت)، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 466.

(10) روبرت د. بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية (تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة)، (تر: إيناس عفت)، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006، ص 82.

(11) عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص20.

(12) محمد روحي بك الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة- أصدق تاريخ لأعظم انقلاب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، 2010، ص113.

(13) فاروق جويدة، من يكتب تاريخ ثورة يوليو؟ القضية والشهادات، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2009، ص194.

(14) خير الدين سعيدي، كيف فككت القومية الدولة العثمانية، سطيف: منشورات الوطن اليوم، 2017، ص45.

(15) TürkiyeCumhuriyeti, 1924 Anayasası, Kanun No: 491.(Türkçeleştirilmiş: Kanun No: 4695).

(16) Ahmed AbdRabou, Civil-Military Relations in the Middle East A Comparative Study of the Political Role of the Military in Egypt and Turkey, Paris: Arab Reform Initiative, p90.

(17) شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، واشنطن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015، ص11.

(18) هاني سليمان، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص40

(19) نفس المرجع، ص42.

(20) للمزيد حول هذه الأزمة أنظر: ف. إ. دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، (تر: يوسف الجهماني)، ط1، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 2001، ص125 وما بعدها.

(21) AK Parti İstanbul İl Başkanlığı, 10 Yıl (BaşarılarRaporu), 2012, ss 09-10.

(22) عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص283.

(23) أرغنيكون منظمة سرية تأسست عام 1999 وتزعم بأن أهدافها المحافظة على علمانية الدولة التركية، تفجرت قضية أرغنيكون عام 2010 عندما تم إحالة مجموعة من عناصر الجيش للمحاكمة بتهمة التخطيط للقيام بانقلاب عسكري.

(24) التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 الصادر عن المفوضية الأوروبية، في: ناظم تورال (تحرير)، التحول الديمقراطي في تركيا، (تر: أحمد عبد الله نجم)، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012، ص214.

(25) İsmail NumanTelci, Mısır: DevrimveKarşıDevrim, 2b, İstanbul: SiyasetEkonomikveToplumAraştırmaları, 2018, s71.

(26) aynıeserde, s72.

(27) أصل كلمة بلطجي من اللغة التركية Baltacı، وكانت تطلق في العهد العثماني على الذين كانوا يشتغلون بالنقل وتنظيف الطريق أثناء الفتوحات العسكرية، ثم أصبحوا يخدمون في القصور (www.turkcebilgi.com/baltacılar). وتعني كلمة "بلطج" لغويا (قاموس المعاني): حالة من الفوضى والتّخريب والخروج عن القانون، أما البلطجي فهو: من يقوم بأعمال البلطجة من اعتداء على الآخرين بدون وجه حق وارتكاب الأعمال المخالفة للقانون كقطع الطريق على المارة وغير ذلك. وقد انتشر هذا المصلح كثيرا بعد الأحداث السياسية في البلدان العربية مؤخرا، حيث استخدمتهم الأنظمة العربية كأدوات لقمع المتظاهرين والمعارضين لهم.

(28) عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص478.

(29) Nil S. Satana, Transformation of the Turkish Military and the Path to Democracy, Armed Forces & Society, Vol 34, No 3, p359.

(30) عبد العظيم حماد، الثورة التائهة صراع الخوذة واللحية والميدان –رؤية شاهد عيان، ط2، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2013، صص 93-94.

(31) نفس المرجع، ص99.

(32) نفس المرجع، ص96.

(33) عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص236.

(34) كمال الهلباوي، رئيس انتقالي.. ثورة مستمرة، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014، صص 158-160.

(35) التسمية الأصلية لهذا الكتاب "السيمونيون الذين يعيشون في القرن الذهبي باسطنبول دولة الامس وجماعة اليوم"، وفي هذه التسمية إشارة تاريخية إلى أن الجماعة عمليا تشكل امتدادا بوجه آخر للتنظيمات الصليبية السرية التي كانت منتشرة إبان الفترة السلجوقية.

(36) حنفي أوجي، التنظيم السري لجماعة فتح الله غولن، (تر: محمد زاهد جول)، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2016.

(37) محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (صراع حضارات أم حروب صليبية)، ط1، بيروت: دار ابن حزم 2017، ص71.

(38) طارق عبد الجليل، الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2011، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/2011815702489398.html، تاريخ الاطلاع: 2018/09/01.

(39) نفس المرجع.

(40) Ahmed S. Hashim, The Man on Horseback: The Role of the Military in the Arab Revolutions and in their Aftermaths, Singapore : MEI Perspectives series, 2015, p11, on: https://www.researchgate.net/publication/313739034, visited on: 01/09/2018.

(41) هاني سليمان، مرجع سابق، ص65.

(42) أنظر: عزمي بشارة، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب،مرجع سابق،صص 337-348.

(43) Alarabiya English- Joyce Karam, Egypt roasts 'McCain's duck', 08/08/2013, on: http://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2013/08/08/-Egypt-roasts-McCain-s-duck-.html, visited on: 07-09-2018.

(44) Burhanettin Duran veFahrettinAltun, MilletinZaferi: 15 Temmuz, 3b, İstanbul: SiyasetEkonomikveToplumAraştırmaları, 2018, s15.

(45) محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص102.

(46) روبرت سبرينغبورغ، الجيوش العربية، في: مارك لينش، شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016، ص228.

(47) Burhanettin Duran veFahrettinAltun, A.G.E, s15.

(48) İsmail NumanTelci, A.G.E, s68.

(49) GemalNassar, Coup inTturkey and Egypt: Internal and External Dynamics, in: Muhittin Ataman (ed), July 15 Coup Attempt in Turkey: Context, Causes and Consequences, Ankara: SETA Publications, 2017, pp 252-253.

(50) كان ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي يشكل أداة ضغط بالنسبة للمدنيين من أجل تحييد الجيش عن السياسة، حيث يعتبر ذلك شرطا للانضمام وفقا لمعاهدة كوبنهاغن.

(51) عربي21- بلال الخالدي، تحليل لأهم ما كشفتهNYTعن موقف أوباما من انقلاب السيسي، 28-07-2018، على الرابط: http://cutt.us/sBk7S، تاريخ الاطلاع: 2018/09/05.

(52) YeniŞafak, Darbegirişiminde BAE parmağı, 30-07-2016, sitede: https://www.yenisafak.com/dunya/darbe-girisiminde-bae-parmagi-2501887, ziyaretintarihi: 05/09/2018.

(53) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير مؤتمر: حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، سويسرا 2-3 أبريل 2014، ص18.